

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

انتخابات 7 أكتوبر 2016 وسؤال الحياد والنزاهة

خالد العسري

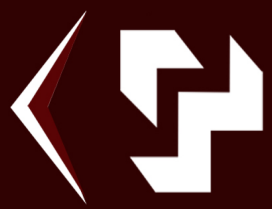
دكتوراه في القانون الدستوري والعلوم السياسية

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies



تقديم:

أعدت الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016 مسألة إشراف وزارة الداخلية على كل أطوار العملية الانتخابية إلى النقاش والجدل السياسيين، لا سيما بعد اتهامها بالإخلال بمبدأ الحياد تجاه مختلف الأحزاب السياسية، وسعيها للتحكم في مخرجات العملية الانتخابية بما لا يتوافق مع إرادة الكتلة الناخبة. لقد أعادت انتخابات 2016 مطلب استقلالية وحياد الهيئة المشرفة على الانتخابات (المحور الأول)، كما وضعت سؤال النزاهة الانتخابية في الواجهة (المحور الثاني).

المحور الأول: لجان تتبع انتخابية تحت سلطة وزارة الداخلية

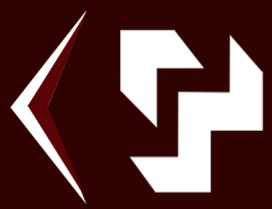
ظلت من الثوابت الراسخة في المشهد الانتخابي المغربي إشراف وزارة الداخلية على كل تفاصيل العملية الانتخابية، وهو ما قرن هذه الوزارة بالمسؤولية عن تزوير الإرادة الشعبية في محطات انتخابية عدة، ولتجاوز هذه الوضعية الانفرادية في تدبير الانتخابات تم "إحداث اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين لكن عمل اللجنة لم يتجاوز الوضعية الاستشارية، وهي نفس الوضعية التي استمرت حتى غاية انتخابات 7 أكتوبر 2016 مع تجربة "اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات".

1- "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" وحدودها الاستشارية

شكلت معركة نزاهة الانتخابات أولوية في برامج أحزاب الحركة الوطنية، وكان عنوانها الأبرز "المطلب المتمثل في إنشاء لجنة مستقلة ومحيدة لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها، الذي تواتر على أدبياتها السياسية منذ نهاية الثمانينات وإبان التسعينات، وظل قائما على الرغم من تأسيس اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات سواء في صيغتها الأولى (1992)، أو الثانية (1997) وبالرغم من مشاركتها فيما¹، لقد اعتبرت وزارة الداخلية مؤسسة وظيفتها تزوير الإرادة الشعبية في مختلف المحطات الانتخابية، كما كانت تعد "الحزب السري" الذي يقرب النتائج الانتخابية لصالح "الأحزاب الإدارية"، لذلك كان رفض أحزاب الحركة الوطنية إشرافها على الانتخابات قطعيا²،

¹ رقية المصدق، منعطف النزاهة الانتخابية: معالم الانحسار في تدبير الانتخابات التشريعية المباشرة، (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ط1/2006)، ص 22

² تبلور مطلب "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" نهاية الثمانينات في مقررات المؤتمر الثاني عشر لحزب الاستقلال (يونيو 1989)، حيث تم التأكيد على "ضرورة تعديل قوانين الانتخابات وخاصة منها ظهير فاتح شتنبر 1959 لخلق هيئة وطنية مستقلة للإشراف على عملية الانتخابات، بدءا بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية إلى تسليم محاضر الانتخابات"، أما بالنسبة لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي فقد تبنت هذا الاختيار في مقررات مؤتمرها الوطني الثاني (مارس- أبريل 1990) باعتباره جزء من إصلاح القوانين الانتخابية، لذلك أكدت على ضرورة "تأسيس مجلس وطني من قضاة، وشخصيات وطنية غير منحازة مهمته الإشراف على نزاهة الانتخابات"، في حين اكتفى حزب الاتحاد الاشتراكي في مؤتمره الخامس (مارس- أبريل



وسؤال الحياد والنزاهة

كما كانت "وزارة الداخلية" السبب الرئيس الذي أفسد إخراج "حكومة التناوب" الأولى إلى الوجود بقيادة حزب الاستقلال³ سنة 1993.

تم الالتفاف على مطلب الهيئة المستقلة من خلال تجربة "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" مع استحقاقات 1993 و1997، وقد تميزت هذه اللجنة بضعف أدائها، فقد ارتبطت نشأتها بخطاب ملكي بتاريخ 29 أبريل 1992، مع تجريدتها من كل مرجعية دستورية أو قانونية، كما أن رئاستها الفعلية تعود إلى الملك⁴، واختصاصاتها استشارية فقط، أما التمثيلية فيها فقد ارتكزت على "قدم المساواة على أساس أن كل الأحزاب تعد وطنية، مما سيفضي إلى هيمنة الأحزاب الموالية للحكومة (...). ويجعل اللجنة تبدو وكأنها خلقت أساسا لمساعدة الحكومة، وبالتالي وزارة الداخلية في تنظيم الانتخابات والإشراف عليها"⁵.

وبعد إقرار الوثيقة الدستورية لسنة 1996، وسعيا إلى حقن المسلسل الانتخابي بجرعات من المصادقية، تم إقرار "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" من خلال ظهير بخلاف التجربة الأولى⁶، تحت رئاسة الرئيس الأول للمجلس الأعلى، ويساعده قضاة يتولى أحدهم مهمة كاتب اللجنة، وضمت أيضا في عضويتها كلا من: وزير الدولة في الداخلية، ووزير العدل، والأمين العام للحكومة، ورؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب، أما اختصاصاتها فظلت استشارية فقط⁷، ورغم أن الظهير المنشئ للجنة لم يحصر عملها مع انتخابات 1997، إلا أن الملاحظ هو غيابها بشكل غريب، وتم استبدالها بلجنة تقنية تحت إشراف وزارة الداخلية، وتضم ممثلي الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وهي من تولت بحث ما يتعلق بالانتخابات التشريعية لسنة 2002 و2007، ورغم مطالبة أحزاب أصبحت في المعارضة - بعد تحولات المشهد الحزبي مع "حكومة التناوب" - بإحياء اللجنة إلا أنه لم

(1989) بالمطالبة "بمراجعة القوانين الانتخابية وخصوصا ما يتعلق منها بسن التصويت، والترشيح، وسير العمليات الانتخابية". المرجع نفسه، ص 34
³ في شهادته حول أسباب فشل مفاوضات "حكومة التناوب الأولى"، أكد محمد بوسطة - الأمين العام لحزب الاستقلال حينها - أنه أجاب "الملك الحسن الثاني بأنني لا أستطيع أن أقبل في الحكومة عضوية وزير كنت أهمه علنا ومن على منصة البرلمان بالمسؤولية عن تزوير الانتخابات، وبقيادة المغرب إلى الباب المسدود" Interview avec la magazine marocaine « Zamane » . n°29 . Avril 2013

⁴ في كلمة ألقاها الملك الحسن الثاني في 9 يونيو 1992 أثناء تنصيب "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات"، جاء فيها: "وقد عيننا على رأسها السيد ميكو القاضي المعروف، وأضفنا إليه كخليفة السيد أحمد الشدادي، وستكون هذه اللجنة الوطنية كما سمعتم مكونة من الأحزاب السياسية الموجودة في البرلمان"، بأنها "ستجتمع إما تحت رئاستنا مباشرة وغما تحت رئاسة مستشارنا السيد أحمد رضا كديرة" نص الخطاب كما نشر في جريدة "الميثاق الوطني"، عدد 4805، بتاريخ 10 يوليوز 1992، ص 1

⁵ رقية المصدق، منعطف النزاهة الانتخابية، (م س)، ص 67

⁶ ظهير شريف رقم 1.97.97 صادر في 23 من ذي الحجة 1417 (فاتح ماي 1997) بإحداث لجنة وطنية ولجان إقليمية لتتبع الانتخابات. الجريدة الرسمية، عدد 4480، فاتح محرم 1418 (8 ماي 1997)، ص 1114

⁷ نصت (المادة 3) من الظهير المشار إليه أعلاه إلى كون ما هو موكول إلي اللجنة هو "دراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات التي تعرضها الحكومة عليها وإبداء الرأي فيها وخاصة ما يتعلق منها باللوائح الانتخابية وبالتقسيم الانتخابي وتمويل الحملات الانتخابية وباستعمال الوسائل السمعية البصرية"



وسؤال الحياد والنزاهة

يتم الاستجابة إلى طلبها⁸.

يمكن تفسير تلاشي "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" بأنه من الآثار الناتجة عن تولي تدبير السلطة الحكومية من قبل المعارضة في إطار تجربة "التناوب التوافقي" بقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي، والتي عوض أن تستغل موقعها الحكومي، وفترة الانفتاح السياسي بعد تولي الملك محمد السادس الحكم، ودعم الانتقال من "التناوب التوافقي" إلى التناوب الديمقراطي، فإن حكومة التناوب اختارت إسقاط مطلب الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، بل تحولت من معارضة وزارة الداخلية بتاريخها سيء الصيت في تزوير إرادة الناخبين إلى التصالح معها؛ بل والدعاية لها و"تبييض سجلها"، وهو ما "يفسر كيف أن الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المباشرة لمجلس النواب التي حدد كموعدها لها 27 شتنبر 2002، ستتحول إلى انتخابات الإجماع حول وزارة الداخلية، وأن نتائجها ستبين أن النواة الأساسية في الحكومة ليست هي أحزاب الحركة الوطنية وإنما وزارة الداخلية. إن الفائز الأول فيها الذي أسفرت عنه هذه النتائج هي وزارة الداخلية"⁹.

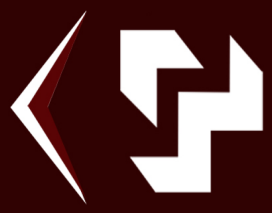
تم إقفال ملف الهيئة المستقلة للانتخابات من قبل الأحزاب السياسية التي عمرت في المعارضة لعقود، وتم إقفال ملف اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات بعد أن أصبحت المعارضة في الحكومة، وهو ما منح هذه الأحزاب اطمئنانا إلى كون الانتخابات ستظل نزهة، فوزارة الداخلية تحت رقابة سلطة الحكومة، ويمكن مع توالي التجارب الانتخابية أن تتحول إلى جهاز تقني لوجستي يضمن سير العملية الانتخابية في أحسن الظروف، لكن ما أثبتته التاريخ أن تجربة "حكومة التناوب" قوس سرعان ما تم إغلاقه، لتستمر وزارة الداخلية في موقعها، بعد أن تحولت تجربة التناوب إلى لحظة عابرة، وما كتب له الاستمرار هو الإجماع حول انفراد وزارة الداخلية بتدبير كل أطوار العملية الانتخابية، دون ضمانات حقيقية في عدم إمكان عودتها إلى سابق عهدا لخدمة رهانات انتخابية محددة.

2- "اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات" وسؤال المصادقية

يعد التحكم في مجمل مدخلات العملية الانتخابية، والإشراف المباشر على كل فصولها استراتيجية ثابتة للنظام السياسي المغربي، لذلك لم يتعد دور الأحزاب السياسية في عقد التسعينات ضمن "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" الوظيفة الاستشارية، كما أن رقابة أي سلطة حكومية على وزارة الداخلية ظلت جد مستبعدة، لقد أوهمت حكومة السيد إدريس جطو نفسها بأنها هي المشرفة على الانتخابات، شأنها في ذلك شأن حكومة السيد

⁸ راسلت أحزاب: الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي، والحركة الوطنية الشعبية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، بالإضافة إلى حزب العدالة والتنمية بتاريخ 27 فبراير 2002 رئيس "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" قصد الدعوة إلى عقد اجتماعها، لكن تم تجاهل الرسالة، ولم يستجب لمضمونها. نص الرسالة في جريدة "التجديد"، عدد 302، بتاريخ 2-3 مارس 2002

⁹ رقية المصدق، منعطف النزاهة الانتخابية، (م.س)، ص 127



وسؤال الحياد والنزاهة

عبد الرحمن يوسف، لكن الإشراف الحكومي على الانتخابات كان في واقع الأمر إشرافاً صورياً، أما الإشراف الفعلي فهو الذي امتلكته وزارة الداخلية¹⁰.

إنها تجربة معادة في التاريخ المغربي، فقد سبق "أن عين الملك الحسن الثاني عدداً من رؤساء الأحزاب، كوزراء دولة مكلفين بتتبع الانتخابات وكان بينهم عبد الرحيم بوعبيد، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي صرح عقب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية لـ 1977، أنه لم يعد معنياً بصفته وزير دولة مكلف بتتبع الانتخابات، وأن التجربة التي عاشها تبين كما لو أن هناك "دولة سرية" توجه تعليمات مضادة للتعليمات التي يُتفق عليها في الحكومة"¹¹، وبعد أربعة عقود من الحديث عن النزاهة الانتخابية، وأثناء الإعداد للانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016 كتب مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، تدوينة شهيرة تناقشتها وسائل الإعلام الوطنية والدولية: "إعلان عام... خلال الانتخابات الجماعية السابقة كان وزير العدل والحريات يقرر مع وزير الداخلية في كل ما يتعلق بالشأن الانتخابي... حالياً على بعد ثلاثة أسابيع من انتخابات 7 أكتوبر تقع عجائب وغرائب... !!!؟؟؟ وزير العدل والحريات لا يستشار ولا يقرر في شأن ذلك مما يعني أن أي رداءة أو نكوص أو تجاوز أو انحراف لا يمكن أن يكون مسؤولاً عنها"¹².

ما الذي وقع حتى يشكك المشرف القانوني الأول في "اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات" بمسار العملية الانتخابية؟ وما الذي جعله يخلي ذمته من تحمل أي مسؤولية حول المآلات المحتملة التي تتجه إليها الانتخابات؟ وما طبيعة هذه "العجائب والغرائب" التي جعلت وزير العدل والحريات يختار هذا الإعلان المفاجئ من خارج أي إطار مؤسساتي؟

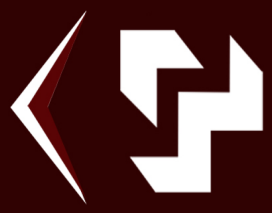
قبل الخوض في طبيعة الخلافات وأسبابها التي حصلت بين مكونات "اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات" نتساءل عن المرجعية المؤسسة لها؟ وطبيعة اختصاصاتها؟ ومدى قدرتها على تقييد انفراد وزارة الداخلية في تدبير الشأن الانتخابي؟

أعلن بلاغ صادر عن "اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات" بتاريخ 15 يناير 2015 أن اللجنة يترأسها وزير الداخلية والعدل والحريات، وأن تفعيلها "جاء تنفيذاً للأمر المولوي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك

¹⁰ محمد منار، الانتخابات في المغرب: ثبات في الوظائف وتغيير في السمات، (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1/2011)، ص 355

¹¹ محمد الساسي، "آليات الضبط الانتخابي: محاولة التأثير والتحكم من أعلى في الخرائط الانتخابية"، في "الانتخابات في المغرب"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 4/الجزء 7، شتنبر 2013، طوب بريس، الرباط. ص: 137-188، ص 145

¹² تم نقل تدوينة الأستاذ مصطفى الرميد كما جاءت في صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي، فمن المعلوم أن كل ما خطه، من كلمات، ونقط، وعلامات تعجب، وعلامات استفهام لها دلالاتها الإيحائية



وسؤال الحياد والنزاهة

محمد السادس إلى وزيرى الداخلية والعدل والحريات بمناسبة المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 2014 في شأن السهر على سلامة العمليات الانتخابية المقبلة¹³، وأضاف البلاغ أنه سيتم بنفس المناسبة تفعيل اللجن الإقليمية لتتبع الانتخابات على الصعيد الترابي والتي تضم في كل عمالة وإقليم الوالي أو العامل، والوكيل العام للملك أو وكيل الملك، وكذا لجان جهوية عهد إليها بمواكبة أشغال اللجن الإقليمية على صعيد كل جهة من جهات المملكة.

وتتمثل المهمة الأساسية للجنة المركزية واللجن الإقليمية حسب البلاغ في اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بصيانة واحترام نزاهة العمليات الانتخابية وذلك من خلال تتبع سير مختلف مراحل العمليات المذكورة لتحقيق سلامتها ابتداء من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن نتائج الاقتراع.

لم يرتكز إنشاء "اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات" – التي أشرفت أيضا على انتخابات 2011- على أي سند دستوري أو قانوني، ولكنه ارتبط بتعليمات ملكية، وهو ما جعلها لجنة شبيهة بـ "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" التي تم إحداثها بدورها من خلال تعليمات ملكية¹⁴ في عقد التسعينات، وهو المتكأ الذي استند إليه بلاغ لأحزاب المعارضة المعلن عن مقاطعتها لأعمال اللجنة كونها "لا سند قانوني لها، ولا تحترم الدستور، ولا تلتزم بالتوجهات الملكية، التي أكدت على ضرورة احترام القوانين الجاري بها العمل"¹⁵، ولكن بلاغ هذه الأحزاب لم يكن موجها إلى الحلقة الأقوى فيه وهي وزارة الداخلية؛ بل كان معنيا به "الإشراف السياسي" لرئيس الحكومة باعتبار استمراره "في نهجه التحكيمي والسلطوي".

في المقابل، اعتبرت أحزاب الأغلبية، وعلى رأسها قيادات حزب العدالة والتنمية، معارضة اللجنة مجرد اهتمام "بالقشور دون المضمون"¹⁶، وكونها لا تعبر سوى عن "المحاولة اليائسة الجديدة لتعطيل وفرملة الإشراف السياسي لرئيس الحكومة، غير المسبوق في التاريخ السياسي والانتخابي المغربي"¹⁷. لقد كانت وزارة الداخلية في

¹³ <http://www.maroc.ma/ar/node/19296>

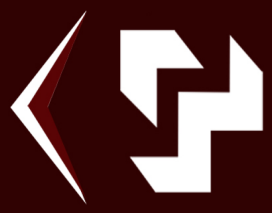
¹⁴ تم إنشاء "اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات" سنة 1993 إثر خطاب ملكي، وسنة 1997 صدر ظهير شريف رقم 1.97.97 منظم لها (م س)

¹⁵ صدر البلاغ المشترك عن أحزاب: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، والأصالة والمعاصرة، والاتحاد الدستوري بتاريخ 12 فبراير 2015 <http://www.assahraa.ma>

¹⁶ اعتبر رئيس فريق رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب السيد عبد الله بوانو في تصريح لوكالة المغرب العربي للانباء أن المعارضة وبعد مرور ثلاث سنوات "لا تهتم إلا بالقشور عوض المضامين"، وأشار إلى أن هذا الموقف الداعي إلى المقاطعة ينضاف إلى المواقف السابقة التي عبرت عنها المعارضة "سواء التهديد بمقاطعة الانتخابات أو المطالبة بضرورة وضع هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات ثم تبني مواقف لا تنسجم مع المرحلة التي يعيشها المغرب"، وفي معرض رده على مطلب المعارضة القاضي بإحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات اعتبر بوانو أن الأمر يدخل في "باب المزيادات" معللا ذلك بأن هذه الهيئة لم تتم الإشارة إليها ضمن الهيئات المستقلة المدرجة في الدستور.

<http://www.almaghribia.ma/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9/0/195566.html>

¹⁷ تصريح عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية خالد الرحموني لجريدة "عربي 21" <https://arabi21.com/story/809370>



وسؤال الحياد والنزاهة

وضع مريح بين أحزاب تتبادل الاتهام فيما بينها حول انتخابات يعد الإشراف عليها وإدارتها مطلباً حيوياً، وخطاً استراتيجياً لم يبد النظام السياسي في أي مرحلة من تاريخه إمكانية التخلي عنه، وهي النتيجة التي والتي سيؤكدها بعد خبرة التعامل عن قرب مع وزارة الداخلية الأستاذ مصطفى الرميد، وليخلص إلى نفس خلاصة الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد في سبعينات القرن الماضي بصدد تقييمه للجنة الوطنية لتتبع الانتخابات.

ساد الاعتقاد لفترة أن "اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات" ستتقاسم الأدوار بين إشراف قانوني لوزير العدل والحريات، وإشراف تقني لوزير الداخلية، وكلاهما يعملان تحت إمرة رئيس الحكومة الذي يتحمل مسؤولية الإشراف السياسي¹⁸، وهي توليفة نجحت في تدبير الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015، لكن النتائج غير المتوقعة التي حققها حزب العدالة والتنمية، وتحولات المشهد الإقليمي والدولي المساند لمزيد من التضييق على التوجهات الإسلامية، وتحولات استراتيجيات النظام السياسي وانتظاراته من الانتخابات التشريعية. كل ذلك أعاد إلى وزارة الداخلية سطوتها، وانفرادها دون شركائها في اللجنة المركزية بالإشراف الكلي على انتخابات السابع من أكتوبر 2016 وإدارتها؛ وهو ما أدى بالأستاذ مصطفى الرميد إلى التبرؤ من مسؤوليته عن الانتخابات في تدوينته، وكونه لا يستشار ولا قرار له فيها، مع علمه بالطبيعة الاستشارية للجنة المركزية لتتبع الانتخابات¹⁹، كما أقر رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران إلى أنه من الغلط اعتبار أن وزارة الداخلية قد تخلت على إرثها التاريخي، وكونها مثل باقي الوزارات²⁰، أما عن حجم إشرافه السياسي عن انتخابات السابع من أكتوبر فقد أقر أن وزارة

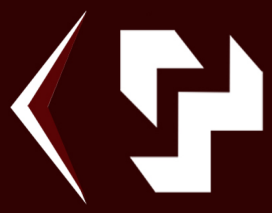
¹⁸ سمح لرئيس الحكومة بأداء وظيفة "الإشراف السياسي" في الإعداد للانتخابات الجماعية والجهوية، وقد صرح في كلمة له حينها أن "رئيس الحكومة سيشرف من الناحية السياسية على الاستحقاقات المقبلة، فيما سيوكل لمحمد حصاد وزير الداخلية، مهمة التتبع التقني للعملية، وهو أمر طبيعي في الأنظمة الديمقراطية" يضيف السيد عبد الإله بنكيران، ولتأكيد إشرافه الفعلي وجه دعوته إلى قادة الأحزاب السياسية لاجتماع عام، ومنحهم مهلة مدة شهر للتقدم بمذكرات مكتوبة ومفصلة حول تصوراتهم لتدبير الانتخابات الجماعية والجهوية والمهنية المقبلة. جريدة أخبار اليوم، عدد 1403، 2014/06/21-22 ص 3

¹⁹ صرح وزير العدل والحريات في حوار ضحفي أنه "لا ينبغي أن يغيب عن البال أن هذه اللجنة واللجان الجهوية واللجان المحلية لها أدوار تشاورية وتنسيقية ليس إلا، إذ تنتفي الطبيعة التقريرية عن قراراتها" جريدة "الصباح"، 17 فبراير 2015

²⁰ في لقاء مع مهندس وخريجي المدرسة العليا للكهرباء عقد بالبيضاء، صباح السبت 17 شتنبر 2016 تحدث عبد الإله بن كيران بضرورة مصارحة الشعب عن طبيعة وزارة الداخلية، وقال بلسان دارج: "أش بغينا نكدبوا على الناس؟ وأش الداخلية وزارة عادية؟ وأش كتعتاقدو أن بنكيران إلى جا في 2011 قادر يغير شي أمور؟ راكم غالطين.. وزارة الداخلية كانت كتجب الوزير الأول من دارو بالملابس الداخلية لحضور اجتماع اللي ما فخباروش.. وزارة الداخلية عندها مواصفات معينة، وتسكها روح وماشي أنا اللي غادي نجدها أو نغيرها أو نعيدها... وزايدون إيلا تعكسات معاك وزارة الداخلية رالك ما دير والو"

<https://www.youtube.com/watch?v=e6MsuJGFQ98>.

وفي مناسبة أخرى، وأثناء عرضه للبرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية بالرباط، يوم 19 شتنبر 2016، كان جوابه عن سؤال حول كونه رئيساً للحكومة، وله سلطة على مختلف القطاعات بما فيها الداخلية، كان جوابه: "ماذا تريدوني أن أفعل؟ وأش نتجادب معاه.. كملو من راسكم (...). رئيس الحكومة هو رئيس الحكومة، ولكن هذه وزارة الداخلية وما أدراك ما وزارة الداخلية" جريدة "أخبار اليوم" عدد 2088، 2016/09/20، ص 5



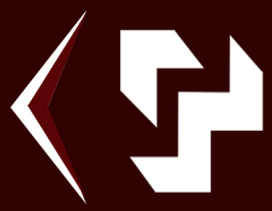
الداخلية هي من تدبرها حقيقة²¹.

ونتيجة ارتفاع منسوب التخوف من تلاعب وزارة الداخلية بنتائج انتخابات 7 أكتوبر 2016 فقد كان مثيرا للانتباه استباق السيد عبد الإله بنكيران – وهذه المرة بصفته أمينا عاما لحزب العدالة والتنمية - الإعلان عن نتائج الاقتراع، واكتساح حزبه للعديد من المقاعد، وإلى جانبه وقف الأستاذ مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات والمسؤول القانوني في اللجنة المركزية للإشراف على الانتخابات، وهو ما عني أن هذه اللجنة لم يعد لها من وجود فعلي، لذلك اكتفى وزير الداخلية رفقة الوزير المنتدب لدى وزارة الداخلية، الإعلان في وقت متأخر من الليلة التي تلت يوم الانتخاب عن النتائج التي بوأت حزب العدالة والتنمية صدارة الترتيب، وهي مناسبة استغلها وزير الداخلية ليوجه انتقاده مباشرة لحزب رئيس الحكومة ووزيره في العدل والحريات، بأن "هذا الحزب ما زال يشك في الإرادة الراسخة لكل مكونات الأمة، وعلى رأسها الملك، لجعل الممارسة الديمقراطية واقعا متجدرا وخيارا استراتيجيا لا رجعة فيه"²².

لقد تعارضت في انتخابات السابع من أكتوبر 2016 استراتيجيتان، استراتيجية حزب العدالة والتنمية ذو الشعبية المتنامية، والذي يسعى إلى تجديد ولايته الحكومية بأغلبية مريحة، واستراتيجية وزارة الداخلية التي اتهمت بكونها تخلت عن حيادها من أجل دعم ظاهرة أصيلة في المشهد الانتخابي، وهي ظاهرة الحزب الأغلي. لقد أعاد اقتراع 2016 سؤال النزاهة الانتخابية، وصدقية مطلب هيئة مستقلة وذات كفاءة للإشراف الفعلي على الاستحقاقات الانتخابية.

²¹ حول سؤال إشرافه السياسي عن الانتخابات، صرح السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة: "نعم، أنا أشرف سياسيا على الانتخابات بتعليمات من جلالة الملك، لكن وزارة الداخلية هي التي تدبر الأمور اليومية، ولا يمكنني أن أترك مكنتي في رئاسة الحكومة وأجلس في وزارة الداخلية لتتبع الانتخابات" جريدة "أخبار اليوم" عدد 2092، 2016/09/25-24، ص 10

²² كلمة وزارة الداخلية أثناء تقديم نتائج انتخابات 7 أكتوبر 2016. جريدة المساء، عدد 3106، بتاريخ 2016/10/10، ص 4



المحور الثاني: سؤال النزاهة الانتخابية ما بعد دستور 2011

تتمتع مؤسسات النظام الديمقراطي بالمصداقية وثقة المواطنين فيها، لذلك لا يتصور أن تكون الدول الديمقراطية مسرح احتجاجات وثورات تطالب بتغيير النظام، ببساطة لأن التغيير ممكن بطريقة سلمية من خلال انتخابات لا يجادل الناخبون في نزاهتها، وفي استقلالية الهيئة المشرفة على إدارتها، لذلك تعد نزاهة الانتخابات مقدمة شرطية لمصداقية المؤسسات المنتخبة، والفسل في ذلك يعني الحصول على مؤسسات مزورة لا تمثل إرادة الشعب بل تعاكسها، وهو ما يكون مآله تنامي موقف الامتناع السياسي عن المشاركة الانتخابية، وعزلة مؤسسات لا تمثل إلا نفسها وإرادة الحاكمين الذين تحكموا في مخرجاتها التي تكون من أبرز مظاهرها الانحياز الرسمي لظاهرة "الحزب الأغلي"، مما جعل النزاهة الانتخابية سؤالاً مستأنفاً مع انتخابات السابع من أكتوبر 2016 وما بعدها.

1- ظاهرة الحزب الأغلي: استراتيجية ثابتة بمآلات مغايرة

من ثوابت النظام السياسي المغربي احتكاره تدبير ملف الانتخابات بواسطة وزارة الداخلية التي يعد تعيين وزيرها ما قبل دستور 2011 وما بعده "مجالاً محفوظاً" للملك، لذلك إن كانت وزارة الداخلية "مستقلة عن الأحزاب السياسية فهي ليست مستقلة عن المؤسسة الملكية، هذه الأخيرة، التي هي، حسب خصوصية النظام السياسي المغربي، ليست مجرد راع للانتخابات وكفى، وإنما هي راع له رهانات انتخابية محددة"²³.

من الآليات التي ترسخت في المشهد الحزبي المغربي ظاهرة "الحزب الأغلي" الذي يلبي في مختلف المحطات الانتخابية "الحاجة إلى حزب يتصدر النتائج الانتخابية ويحتل الصف الأول خاصة في الانتخابات التشريعية"²⁴. لقد نبه الفقيه الدستوري محمد المعتصم أن "السعي لإيجاد حزب أغلي مع معارضة مقلصة يشكل إحدى القواعد الجوهرية للاشكالية للتقليدية الدستورية، ومسكوتاً عنه قد يشار إليه في الظرفيات الانتخابية"²⁵، ورغم أن "الأحزاب الجديدة تحاول أن تظهر نفسها كحركة عفوية ومستجيبة للتطور، إلا أن الواقع يكشف عن طبيعتها كأحزاب من صنع الحكم"²⁶، هذا الحكم الذي سعى في كل التاريخ الانتخابي إلى ضبط توازنات المشهد السياسي "بواسطة أغلبية" جديدة تمكن من تمرير الخيارات الرسمية بكيفية مضمونة. وللتوفر على هذه

²³ محمد منار، الانتخابات في المغرب، (م س)، ص 355

²⁴ محمد الساسي، "ظاهرة أعيان الانتخابات في 2009، وما قبل 2009"، في "الانتخابات في المغرب"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 4/ الجزء 7، شتنبر 2013، طوب بريس، الرباط. ص ص: 299-326، ص 314

²⁵ محمد معتصم، التطور التقليدي في القانون الدستوري المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، (الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية: 1986)، ص 371

²⁶ المرجع نفسه، ص 359



وسؤال الحياد والنزاهة

"الأغلبية" اعتمدت آليتان: أولاً- خلق الحزب الأغليبي. ثانياً- إشراك بعض الأحزاب التي اعتبرت "حليفة"²⁷.

على الرغم من تغير مسميات "الحزب الأغليبي" من تجربة برلمانية إلى أخرى، وهي سمة ميزت هذه الظاهرة، إلا أن الدارس لمختلف تجلياتها "لا يسعه إلا أن يسجل اشتراك أحزاب الأغلبية في تبني التقليديانية الدستورية، والحلول محل أحزاب الحركة الوطنية"²⁸، ومعيار التمييز بين أحزاب الأغلبية أو "الأحزاب الإدارية" وأحزاب الحركة الوطنية يستند أساساً على نوعية المبادرة في إنشاء الحزب، أي بمعنى هل كانت النشأة استجابة لمخاض مجتمعي تم التعبير عنه من خلال بنية تنظيمية ذات رؤية فكرية وسياسية نقدية تجاه الأوضاع المجتمعية كما هو الحال بالنسبة لأحزاب الحركة الوطنية والقوى الإسلامية واليسارية التي خرجت من رحم المجتمع، أو أن النشأة كانت استجابة لرهان خلق توازنات مع تلك القوى، فخرج الحزب في مسار معاكس من أدراج مكاتب السلطة إلى المجتمع، دفاعاً عن اختيارات النظام السياسي، وخوضاً لانتخابات تبرمج نتائجها لصالحه.

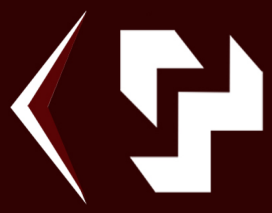
لقد تم الاعتقاد بعد تجربة حكومة التناوب، وانتقال الحكم إلى الملك محمد السادس أن ظاهرة خلق "الحزب الأغليبي" قد انتهت بانتفاء مبرراتها؛ بعد انتقال أحزاب الحركة الوطنية من منطق المواجهة مع النظام السياسي إلى منطق تدبير النزاع بين أغلبية حكومية ومعارضة الحكومة، لكن طريقة إنشاء حزب "الأصالة والمعاصرة"، والوضعية الاعتبارية للشخص المؤسس له، والنتائج المبالغ فيها لحزب حديث النشأة في الاستحقاقات الانتخابية، كل ذلك أثبت صحة مقولة أن ظاهرة الحزب الأغليبي تشكل "إحدى القواعد الجوهرية اللاشكالية للتقليديانية الدستورية"، والمتلازمة التي تترافق مع "الحزب الأغليبي" تتمثل في فقدان الثقة - الهشة أصلاً- في وزارة الداخلية، واتهامها بتقديم الدعم لـ "الوافد الجديد"، وهو ما يجعل نزاهة الانتخابات على المحك، ويضع الانتخابات المغربية في حلقة مفرغة تجعل من سؤال النزاهة سؤالاً قاراً مع كل استحقاق انتخابي.

يعد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية²⁹ المؤسس الرئيسي لحزب "الأصالة والمعاصرة"، وهو حزب عرف

²⁷ محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية: من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1 / 2001)، ص 181

²⁸ محمد معتصم، التطور التقليدياني في القانون الدستوري المغربي، (م س)، ص 364

²⁹ يتعلق الأمر بالسيد فؤاد عالي الهمة الذي يعد من المقربين إلى الملك محمد السادس، فهو من زملائه في قاعات الدرس، كما أنه كان مدير مكتبه عندما كان ولياً للعهد، ويعد من أهم مهندسي الانتخابات في "العهد الجديد" منذ توليه مهمة وزير منتدب لوزير الداخلية في 9 نونبر 1999، وهو المنصب الذي احتفظ به في عهد حكومتي الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي والسيد إدريس جطو. وغادر موقعه الحكومي في 7 غشت 2007 للتقدم إلى الانتخابات التشريعية لسنة 2007 في مسقط رأسه بالرحامنة، وبعدها أسس "حركة لكل الديمقراطيين" التي تحولت في 8 غشت 2008 إلى حزب "الأصالة والمعاصرة"، وبعد تظاهرات حركة 20 فبراير التي طالبت برحيله في العديد من شعاراتها، تم تعيينه مستشاراً ملكياً في 7 ديسمبر 2011، ليقدم عندها استقالته من حزب الأصالة والمعاصرة. ومن المعروف أنه "يدير الملفات الأكثر حساسية، وضمنها ما يتعلق بالأمنية وتلك التي تربط مهندسة المجال السياسي. ويقال عنه أنه "عين القصر" و"أذن الملك"."



نموا سريعا على شاكلة ظاهرة "الحزب الأعلي"، وتبوا بعد أقل من سنة من ولادته المرتبة الأولى في الانتخابات الجماعية لسنة 2009³⁰ أمام أحزاب عريقة، مستغلا في ذلك قربه من دوائر القرار السياسي، مما جعل العديد من الباحثين يشبهون تجربة الحزب بكونها إعادة لتجربة "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية"³¹ الذي تأسس سنة 1963 من قبل وزير الداخلية حينها أحمد رضا كديرة، وهو ما أثار توجسات وتخوفات من هذا الحزب أفرزت مواقف سلبية منه، فالأمين العام لحزب الاستقلال عبر بسخرية لاذعة عن تسخير الإعلام العمومي لخدمة حزب "صديق الملك"³²، أما الاتحاد الاشتراكي فقد كان موقفه واضحا من "الوافد الجديد"³³ الذي يهدد الحياة السياسية بالعودة إلى سيناريوهات انتخابات التزوير في عهد وزير الداخلية إدريس البصري.

لقد كانت كل المؤشرات تدل أن انتخابات 2012 ستعرف اكتساحا لحزب "الأصالة والمعاصرة"، لكن التحولات التي عرفها الوضع الإقليمي بداية 2011 فيما سمي بثورات "الربيع العربي"، وخروج الشارع المغربي في تظاهرات 20 فبراير أربك كل الحسابات السياسية، وجعل النظام السياسي يختار منهج الإصلاح الدستوري، الذي كان أمام أول منعطف لاختبار مصداقيته مع انتخابات 2011 السابقة لأوانها، وإلى حدود يوم الاقتراع كان التساؤل الأساسي يتعلق بنزاهة انتخابات تشرف عليها وزارة الداخلية، "وهو سؤال كان يستحضر، من جهة أولى، "الماضي الانتخابي" لهذه الوزارة وما راكمته من ممارسات وسلوكات في هذا المجال، ومن جهة ثانية، الكيفية التي أدارت بها مسلسل الاستفتاء على الدستور المراجع، والطريقة التي تصرف بها خلال مسار التحضير لإفراز المؤسسات المنبثقة عن هذا الدستور، وفي مقدمة ذلك التحضير لانتخابات مجلس النواب"³⁴.

لقد اختارت حينها وزارة الداخلية موقع الحياد من العملية الانتخابية، وهو ما منح المقدمة لغير "الحزب

³⁰ جرت الانتخابات الجماعية يوم 12 يونيو 2009 لانتخاب 27795 مقعد، وقد حصل حزب "الأصالة والمعاصرة" على الصدارة (6015 مقعد)، متبوعا بحزب الاستقلال (5292)، ثم حزب التجمع الوطني للأحرار (4112)، في حين احتل حزب العدالة والتنمية المرتبة السادسة (1513).

ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/elections/results/local/morocco-2009-a.pdf

³¹ « cela risque de ressembler probablement à une sorte de « FIDEC bis » mais adapté aux temps modernes » Abdelmoughit Benmessaoud Tredano, « Les élections locales, le PAM et perspectives politiques », in « Les élections et les modes de scrutin au Maroc », la Revue Marocaine des sciences politiques et sociales, (Février 2013, n° 4, volume 6), PP, 169- 190, p. 173. Voir aussi la comparaison entre PAM et FDIC dans le journal « Maroc hebdo international, n° 870, 22-28 janvier 2009, pp. 14- 17

³² Selon Abdelhamid Chebat « Le cas de la MAP est largement significatif ; au point qu'il m'arrive de confondre le PAM avec la MAP » ; ibid, p.179

³³ صدر بلاغ عن حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" عقب انتخابات 2009 كان واضحا فيه اتهامه لحزب "الأصالة والمعاصرة" بكونه حزب الدولة دون التصريح باسمه، بدليل قوله: "يسجل بخيبة أمل كبيرة عودة سيناريوهات الماضي التي توجت بأغلبية ساحقة حزبا جديدا خرج لتوه من رحم النفوذ والسلطة" جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 9202، 17 يونيو 2009، ص 1

³⁴ أحمد البوز، "الانتخابات التشريعية لسنة 2011: قراءة في السياق"، في "الانتخابات في المغرب"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 4/ الجزء 7، شتنبر 2013، طوب بريس، الرباط. ص: 91-111، ص 102-103



وسؤال الحياد والنزاهة

الأغلي" في سابقة في التاريخ الانتخابي المغربي، لكن التساؤل الأعمق حينها وبعدها تعلق بحياد وزارة الداخلية³⁵: هل أملاه السياق الثوري الإقليمي والإصلاحي الوطني وبذلك تكون مصداقية إشراف وزارة الداخلية على الانتخابات مظلومة بظرفها، أم أن النظام السياسي فعلا يسعى إلى إصلاح جذري، وتصالح مع المجتمع من خلال تكريس النزاهة الانتخابية، وجعل وزارة الداخلية ذات وظائف تقنية؟

لقد شكلت الانتخابات التشريعية لسنة 2016 لحظة إجابة رسمية عن هذا الإشكال، ليعلم حدود الثوابت والمتغيرات في تدبير ملف الانتخابات.

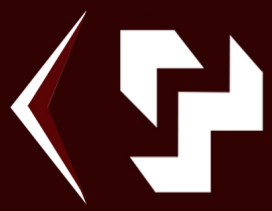
2- انتخابات 7 أكتوبر 2016 وسؤال النزاهة الانتخابية

عاش المغرب طيلة عقود ممتدة حالات تزوير لإرادة الناخبين، وكانت المصالحة مع المعارضة التي أثمرت "حكومة التناوب" لحظة لمراجعة وظائف الانتخابات لجعلها أكثر تعبيرا عن إرادة الناخبين، لكن عودة النظام السياسي لإنتاج "الحزب الأغلي" مع استمرارية وزارة داخلية - المستقلة عن إشراف رئيس الحكومة المنتخب - على الإشراف على كل أطوار العملية الانتخابية ألقى بكثير من ظلال الشك حول صدقية النظام السياسي في القطع مع مسار التلاعب بإرادة الكتلة الناخبة، وكون لحظة انتخابات 2011 التي عرفت نزاهة نسبية في إدارتها لم تكن سوى لحظة استثنائية في ظرف إقليمي ووطني استثنائي، وأن انتخابات 7 أكتوبر 2016 ستعرف العودة إلى التحكم في مخرجات العملية الانتخابية، لقد كانت كل السيناريوهات محتملة، والشك وعدم الثقة هو السائد بين مختلف الفاعلين السياسيين.

لقد كان التخوف من انتقال وزارة الداخلية في تدبيرها للانتخابات من "الحياد السلبي" الذي يمكن أعيان الانتخابات من شراء أصوات الناخبين، إلى التدخل المباشر في تغيير نتائج الاقتراع، لا سيما وأن مؤشرات عدة كانت تنبئ عن إمكانية مثل هذا التدخل، فبعد التحولات الإقليمية التي عرفت انقلاب "الثورات المضادة" على آمال شعوب دول الربيع المجهض في بناء أنظمة ديمقراطية، أصبح المسار الديمقراطي المغربي بدوره مهددا بانتكاسات، حيث عرفت الانتخابات الجزئية التي جرت في 28 فبراير 2013 اتهامات لوزارة الداخلية بالتدخل في نتائجها³⁶، أما المرحلة الإعدادية للانتخابات 7 أكتوبر 2016 فقد عرفت أحداثا ومواقف غير مسبوقه زكت أزمة الثقة في إشراف

³⁵ هو حياد نسبي يتعلق أساسا بعدم التدخل المباشر يوم الاقتراع، وما يليه من إعلان عن النتائج الانتخابية، مع العلم أن كل الأعمال التمهيدية تخضع لوزارة الداخلية سواء ما تعلق بنمط الاقتراع، أو التقطيع الانتخابي، أو التسجيل في اللوائح الانتخابية، وهو تحكم انفرادي في مدخلات العمليات الانتخابية، لكنه يتم تحت مظلة قانونية.

³⁶ ذهب حزب الاستقلال في ظل رئاسة أمينه العام حميد شباط إلى حد القول أن "وزارة الداخلية فازت بمقعدين في هذه الانتخابات"، انظر محمد السامي، "الانتخابات الجزئية"، جريدة "المساء"، عدد 2006، 7 مارس 2013، ص 9. ويراجع أيضا موقف حزب العدالة والتنمية: "إخوان بنكيران يهتمون وزارة الداخلية بتزوير الانتخابات (الجزئية)"، جريدة "الصباح"، عدد 4007، 4 مارس 2013، ص 1



وزارة الداخلية على الانتخابات التي تتحكم في كل مراحلها من الأعمال التمهيدية إلى الإشراف على يوم الاقتراع، ثم بعدها الإعلان على النتائج، كل ذلك وهي متحررة حتى من الرقابة السورية "للجنة المركزية لتتبع الانتخابات" التي انفرط عقدها، وتم التعبير عن ذلك صراحة من خلال "التدوينة" الشهيرة لوزير العدل والحريات، وتصريحات رئيس الحكومة المساند لوزيره مصطفى الرميد.

إن إشكالية تدير الانتخابات في النظام السياسي المغربي "تتبع من كون النظام ينطلق من مفارقة تقوم على قبول الانتخابات وعدم قبول كل النتائج المترتبة منطقيا وسياسيا عنها"³⁷، والسعي إلى التحكم في مخرجات العملية الانتخابية يتم عبر مستويين: يتعلق الأول باحتكار وزارة الداخلية الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها، ويتعلق الثاني بالتحكم في الإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية، من خلال احتكار وزارة الداخلية لاقتراح مشاريع القوانين التي تخص الانتخابات بما يخدم استراتيجيتها.

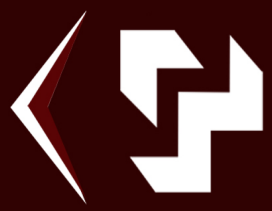
إن من آليات الضبط القانوني لوزارة الداخلية في اقتراع السابع من أكتوبر 2016 الحفاظ على نمط الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي بنفس مساوئه: عدم شساعة الدوائر الانتخابية، وقلة عدد المقاعد التي يتم التنافس عليها داخل كل دائرة. والإبقاء أيضا على نفس التقطيع الانتخابي الذي لم يستجيب للتحويلات التي عرفتها جهات المملكة التي انتقلت من ستة عشر جهة إلى اثني عشر جهة، كما لم يتلاءم مع التحويلات الديمغرافية التي عرفها المغرب والتي ضمنها إحصاء السكان والسكنى لسنة 2014، كما لم يستجيب بالمرّة للمطالب المتكررة للمراجعة الجذرية للوائح الانتخابية، مع عدم تلبية مطالب مغاربة المهجر بالتصويت المباشر في مكاتب تصويت تقام بالدول التي يقيمون فيها، مع إضافة معطى تقليص وزارة الداخلية للعتبة الانتخابية من 6% إلى 3% دون أن يتقدم بهذا المقترح أي حزب سياسي³⁸.

في أجواء الإعداد لاقتراع السابع من أكتوبر، تجاوزت الرهانات الانتخابية مجال السجال بين الأحزاب لتنتقل إلى حرب تصريحات من داخل التشكيلة الحكومية، لتتحول هذه الأخيرة إلى حكومة برأسين³⁹، أو ما

³⁷ محمد الساسي، "آليات الضبط الانتخابي: محاولة التأثير والتحكم من أعلى في الغرائط الانتخابية" (م.س)، ص 138

³⁸ صرح رئيس الفريق النيابي لحزب "العدالة والتنمية" عبد الله بوانو أنه سأل وزارة الداخلية في اجتماع رسمي معه عن صاحب طلب تخفيض العتبة، مؤكدا: "أنا لا أعرف أن حزبا من الأغلبية طالب بتخفيضها، فهل طالبت بها المعارضة؟"، وزير الداخلية لم يرد على السؤال، لكن تبين أن هذا المقترح جاء من وزارة الداخلية نفسها. وقد تم تبنيه رغم أنه لم يكن اقتراح الأغلبية! وهو إجراء نجح في انتزاع بضعة مقاعد من حزب "العدالة والتنمية" دون أن يؤثر في تصدره للانتخابات. جريدة "أخبار اليوم"، عدد 2110، 15-16/10/2016، ص 10

³⁹ خلال استضافته من طرف "جمعية خريجي العلوم السياسية بباريس" ببروضة الدار البيضاء، يوم 6 شتنبر 2016، تحدث الأمين العام لحزب "التقدم والاشتراكية" نبيل بنعبد الله عن ضعف الحكومة رغم مراجعات دستور 2011، قائلا: "لقد تبين أن هناك ملفات من الصعب على الحكومة الاقتراب منها"، مؤكدا أن "رئيس الحكومة نفسه يكتشف أن أمورا تتم بالموازاة مع عمل الحكومة وهو لا علم له بها". جريدة "أخبار اليوم"، عدد 2084، 15/09/2016، ص 3



اصطلح عليه في الخطابات المتداولة في الساحة السياسية بمفهوم "التحكم"⁴⁰، ونتيجة نزاع وزارة الداخلية مع حزب رئيس الحكومة، فقد أصدرت بلاغا مشتركا مع وزارة المالية تنتقد فيه حزب "العدالة والتنمية" فيما عرف بـ "فضيحة أراضي خدام الدولة"⁴¹.

انتقلت تجليات الصراع مع حزب العدالة والتنمية وحلفائه ووزارة الداخلية إلى الشارع، من خلال منع تجمعات خطابية لقيادات العدالة والتنمية من بينهم وزراء في الحكومة⁴²، لكن أهم لحظاتها تمثل في استنساخ التجربة المصرية، وخروج تظاهرة في الدار البيضاء ضد "أخونة الدولة" دون أن يتبناها أحد، وإن ظلت الاتهامات موجّهة إلى وزارة الداخلية وحزب "الأصالة والمعاصرة" برعايتهما للمسيرة⁴³.

لقد جرى اقتراع 7 أكتوبر 2016 في أجواء يطبعها التوتر، والشك في إمكانية ضمان مرورها في أجواء تطبعها النزاهة والشفافية بسبب الاتهامات المباشرة لوزارة الداخلية بإمكانية تدخلها لصالح "الحزب الأغلي" وضد

⁴⁰ مصطلح "التحكم" من أهم المصطلحات التي استعملها حزب "العدالة والتنمية" في توصيف خصومه الذين يواجهونه بطرق لا قانونية في انتخابات 7 أكتوبر 2016، وفي رد مباشر من طرف وزارة الداخلية، صرح محمد حصاد أن مقولة "التحكم تذكرني بعيشة قنديشة التي كان يتم تخويفنا بها عندما كنا صغارا" ومدافعا عن استقلالية وزارته، قال: "أنا وزير الداخلية ولا أعرف كيف يمكن التحكم في وزارة الداخلية" جريدة "أخبار اليوم"، عدد 2033، 15/07/2016، ص 3

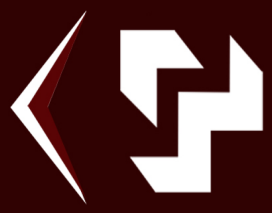
⁴¹ تفجرت قضية «خدام الدولة»، عندما تم تسريب وثائق إلى الصحافة، تظهر أن والي الرباط، عبد الوافي لفتيت، استفاد من بقعة أرضية من أملاك الدولة، تصل مساحتها إلى 4755 متر مربع بسعر لا يتعدى 350 درهماً للمتر الواحد بشكل مباشر ودون سمسة، لتتسع بعدها لائحة المستفيدين الذين من بينهم وزير الداخلية نفسه، ولاحقاً مضاغفات الملف أصدر وزير الداخلية ووزير المالية بياناً مشتركاً أكدوا فيه أن "القطعة الأرضية جزء من تجزئة سكنية، مخصصة لموظفي وخدام الدولة، منذ عهد المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني"، مستغنياً أن ينخرط في "هذه الحملة المغرضة، ضد والي الجهة حزب سياسي والمنابر الإعلامية التي تدور في فلكه، الذين كان من الأجدر بهم أن يطالبوا بتغيير المرسوم المذكور، بدل التشهير بمسؤول سام مشهود له بالكفاءة وبالحرص على خدمة الصالح العام، علماً بأن تغيير مرسوم لا يتم إلا بمرسوم، حسب القاعدة القانونية"⁴⁴ والمتمهم بذلك هو حزب "العدالة والتنمية" الذي يقوم "بحملة انتخابية سابقة لأوانها، لاعتبارات سياسية ضيقة، الهدف منها تحقيق مكاسب انتخابوية صرفة، تحت ذريعة أعمال قواعد الحكامة الجيدة، ومنع تضارب المصالح الشخصية مع المسؤوليات العمومية". لمزيد من التفصيل، انظر:

« Telquel » ; « scandale : Terrains de l'Etat :la grande braderie » ; n° 727, 29- 4/ 08/ 2016, pp : 20- 25

⁴² درجت وزارة الداخلية على منع لقاءات جماهيرية لوزراء "العدالة والتنمية" في ساحات عمومية، ومن بين الوزراء الذين طالبهم المنع وزير التجهيز والنقل عبد العزيز الرياح بكل من ابن سليمان وآيت أورير نواحي مراكش في 8 أبريل 2016، كما منع لقاء تواصل لمصطفى الخلفي وزير الاتصال بآيت عميرة بشتوكة آيت باها في 17 أبريل 2016، كما منع وزير الخارجية السابق سعد الدين العثماني في 6 مارس 2016 من مهرجان خطابي بجماعة أسني بإقليم الحوز.

⁴³ خرجت تظاهرة ضد حزب "العدالة والتنمية" يوم 18 شتنبر 2016 مطالبة بوقف "أخونة" الدولة، وهو ما كان سبباً في كتابة وزير العدل والحريات لتدوينته الشهيرة التي ينفي فيها أي مسؤولية له على انتخابات 7 أكتوبر 2016، في المقابل، نفى وزير الداخلية محمد حصاد لموقع "هيسبريس" أي دخل لوزارته في المسيرة، وأن "مصطفى الرميد أخذ علي وعلى وزارة الداخلية ما اعتبره وجوداً ليد إدارتنا في هذه التظاهرة، وأني لم أستشر معه بخصوص الترخيص للاحتجاج من عدمه"، وقد تداولت صفحات التواصل الاجتماعي حينها مقاطع عدة لمتظاهرين يؤكدون أنه تم استدعاءهم للمسيرة من قبل أعوان السلطة، كما تم تردد اسم "ولد زروال" كأحد أهم داعمي المسيرة لوجستياً، والمقصود هو بوشعيب عمار، أحد منتخبي حزب "الأصالة والمعاصرة" بدائرة سيدي بنور، كما شاركت فيها منظمات مقربة من هذا الحزب وعلى رأسها مؤسسة "آيت الجيد بنعيسى". لتفاصيل أكثر، انظر:

« Telquel » ; « Elections : Peur sur les urnes » ; n° 732, 23- 29/ 09/ 2016, pp : 30- 35



وسؤال الحياد والنزاهة

اختيارات الناخبين، وعرف يوم الاقتراع سيلا من التصريحات التي تهم أعوان السلطة بالتأثير على الناخبين، وهو ما أدى بمصالح الداخلية إلى إصدار سبعة بلاغات تنفي عنها كل اتهام⁴⁴، وإن كان التزوير بشكل ظاهر أمر بدائي ومستبعد في التجربة المغربية، فإن التراكم الذي تحقق لوزارة الداخلية، ودربة إدارتها في تدبير العملية الانتخابية، فإنه في الغالب و "بدون حاجة إلى تغيير الأرقام التي تتمخض عن عمليات الفرز، يمكن اليوم، في آخر لحظة، تجنيد مئات الناخبين للحصول على النتيجة المطلوبة، واللجوء إلى خدمات شبكات "تأطير" الناخبين الجاهزة للعمل باستمرار"⁴⁵.

لكن رغم كل الضربات التي تلقاها حزب "العدالة والتنمية" فإن "الحزب الأغلي" لم يستطع تبوأ صدارة الانتخابات في ثاني تجربة انتخابات تشريعية شارك فيها بعد إنشائه، وهو ما أكدته الأمانة العامة للحزب "الاشتراكي الموحد" حين صرحت أن "المخزن هزم لأول مرة بعد أن قام بكل ما في وسعه ليحتل حزب الأصالة والمعاصرة المرتبة الأولى خلال استحقاقات السابع من أكتوبر"⁴⁶. لقد فاز حزب العدالة والتنمية "بالمرتبة الأولى في الانتخابات، وفاز حصاد والضريرس بميدالية تنظيم أسوأ انتخابات في العهد الجديد، وخسرت بلادنا لحظة فرح جماعي بتنظيم انتخابات متقدمة على سابقتها، بغض النظر عن أرقامها"⁴⁷.

بمعزل عن صحة كل الدعاوى والانتقادات التي وجهت لوزارة الداخلية، فمن المؤكد أنها وزارة يثقلها ماض من تزوير إرادة الناخبين، ورغم بعض المحطات التي حاولت أن تبني فيها مصداقيتها لا سيما في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2002، والتي شكلت أول امتحان لـ "العهد الجديد"، فإنها في استحقاقات 7 أكتوبر 2016 خسرت الثقة في حيادها، والحياد والاستقلالية والكفاءة مقدمات شرطية لتدبير انتخابات ديمقراطية.

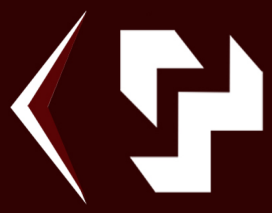
من الملاحظ أنه رغم تبني دستور 2011 لنصوص متقدمة تتعلق بنزاهة الانتخابات، فإن الورش الانتخابي ما زالت أمامه تحديات وشروط متعددة لربح رهان النزاهة، وفي مقدمة هذه الشروط ثلاثية: مطلب الحكومة المنسجمة، والورش المفتوح والشامل حول القوانين الانتخابية (ومن ضمنها: نمط الاقتراع، والتقطيع الانتخابي، واللوائح الانتخابية، ومشاركة مغاربة المهجر في الاستحقاقات الانتخابية)، ومطلب الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات.

⁴⁴ جريدة "أخبار اليوم" العدد 2104، 6-7/10/2016، ص 1

⁴⁵ محمد الساسي، "آليات الضبط الانتخابي: محاولة التأثير والتحكم من أعلى في الخرائط الانتخابية" (م.س)، ص 172

⁴⁶ جريدة "أخبار اليوم" العدد 2116، 22-23/10/2016، ص 2

⁴⁷ توفيق بوعشرين، "فاز (البي جي دي) ولكن..."، جريدة "أخبار اليوم" العدد 2105، 10/10/2016، ص 1



إن الشرط الثالث يتعلق بإشراف هيئة مستقلة على الانتخابات تحوز ثقة الناخبين، وتكون على نفس المسافة من مختلف الفاعلين السياسيين، ومن المعلوم أن مطلب الإشراف المستقل على الانتخابات يكون أولوية بالنسبة للدول التي تعيش مراحل انتقالية حقيقية نحو الديمقراطية، "فإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات يُبنى على نطاق واسع ويعد خطوة هامة، لأنه يساعد على ترسيخ تقاليد الاستقلالية والحياد، وعلى كسب ثقة الناخبين والأحزاب"⁴⁸، وقد أفرزت تجربة الانتقال الديمقراطي بتونس صنفاً جديداً من الهيئات العمومية والمستقلة عن السلطة التنفيذية، ومن أهمها "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" التي أوكلت لها مهمة تنظيم الانتخابات والاستفتاءات وإدارتها والإشراف عليها بموجب الدستور التونسي⁴⁹ الذي تمت المصادقة عليه في 26 يناير 2014، وهي تجربة ناجحة يمكن للمغرب الاستفادة منها، ليربح رهان النزاهة الانتخابية.

⁴⁸ Guy s. goodwin-gill , Elections libres et régulières, (publié par L'Union Interparlementaire, imprimé en France, 2006), p 135

⁴⁹ "تتولى هيئة الانتخابات، وتسمى "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات"، إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها، والإشراف عليها في جميع مراحلها، وتضمن سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته، وتصرح بالنتائج. تتمتع الهيئة بالسلطة الترتيبية في مجال اختصاصها. تتركب الهيئة من تسعة أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات، ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين" (الفصل 126)، دستور الجمهورية التونسية صدر في "الرائد الرسمي" للجمهورية التونسية بتاريخ 10 فيفري 2014